قراءات في كتاب سيبويه
كيف يصير المبتدأ مسندًا بعد أن كان مسندًا إليه

د. تغريد محمد صالح

الجامعة العراقية/ كلية التربية للبنات

Reading in saibawaih book
How mubtada become predicate after was datum him
" summary "

Prepared By
Dr. Taghreed mohammad Saleh

الملخص

يُعد سيبويه(ت١٨٠هـ) هو أحد اعلام الامة ومن أبرز نحاتها المتقدمين، ويحتل كتابه في مجال الدرس النحوي المقام الأول، فكان في البحث النحوي المعول عليه. فلا غرو في ذلك فقد دهش العلماء منذ ظهوره على صورته الرائعة الجامعة وسموه إكبارًا له قرآن النحو، وبلغ إعجاب العلماء به حدًا جعل بعضهم يقول: (من أراد أن يعمل كتابًا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي)، و قول المبرّد حين يقول لمن أراد ان يقرأ عليه: (هل ركبت البحر) اي كتاب سيبويه، تعظيمًا واجلالا لهذا الكتاب.

تناول البحث واحدة من المسائل النحوية التي شرحها سيبويه في كتابه، ومن ثمّ النحويين من بعده الا وهي صيرورة المبتدأ مسندًا بعد ان كان مسندًا اليه، ونلحظ اطباق اشهر النحويين وشيخ البلاغيين عبد القاهر الجرجاني على أن المبتدأ مسندًا اليه والخبر مسند، وهذا خلاف ما ذهب اليه سيبويه اذ سمى المبتدأ مسند والخبر مسندًا اليه، وهذا ما سنوضحه من خلال البحث مع التمثيل والاستشهاد.

"summary"

Saibawaih(T 180 hegira) is one for most nation advanced grammarians his grammatical book hold the first stage in counting on it . The scientists of grammars were being astonished since its appearance on it magnificent picture that being called the "Qura'an" of grammar"; So one of those scientists admiring till to say "who is intended to make a book of grammar after saibawaih book should shy himself , and Al-Mubarad says when some trying reading on him (do you ride the sea) which is saibawauh book , venerating and in tribute for this book.

….The research concept is around on of the grammatical problems is saibawaih book ; then the grammarian after him which is the becoming of mubtada to become predicate after it was datum him . We have to notice that the famous grammar man the shiek Abdul- khahir Ak-Jarjani that the mubtada become predicate and the last sentence predicated is a predicate that was different what saibawaih going with that the mubtda is predicate and the last sentence after mubtada is datum him ; all what we will ckearifying it in details with examples explanations.

مُقَدِّمَة

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد(صلى الله عليه وسلم) وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين، وبعد.....

مازال الكتاب معينا ثرّاً للبحث والدراسة، ومُعيناً امينا على فهم أسرار العربية، على الرغم من بلوغه عمرًا يزيد على آثني عشر قرناً، انه مازال شابًا لن تظهر عليه أمارات الشيخوخة والهرم، تعود إليه تطالعه، لتحقق قولاً، او تصحّح رأيًا، فيسعفك وتُنْجَد، وتأنس به وتسعد، فتكبر الفكر الذي أنشأه، والحس الذي أبدعه، والهدي الذي رسمه.

ولا أطيل الكلام على الكتاب، فضائله ومزاياه، فقد أفاض الناس فيها، انّما الغرض من هذا البحث إيضاح رأي صاحب الكتاب في المبتدأ أيعدّه مسنداً أم مسنداً إليه؟

وقد جعلت البحث في مقدمة، وتمهيد، ومبحث، وثلاثة مطالب، وخاتمة .

المقدمة: وتتضمن تحديد موضوع الدراسة.

التمهيد: ذكرت فيه مفهوم الإسناد بين اللغة والاصطلاح.

المبحث الأول: منهجية سيبويه والنحويين والجرجاني في الأسناد، ويقسم على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:(باب المُسند والمُسنَد اليه).

المطلب الثاني:(باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الاسماء المبهمة).

المطلب الثالث:(باب الابتداء).

ادعو الله أن اكون قد وفقت في بحثي هذا، فما كان فيه من صواب فهو بتوفيقه جل وعلا،وما فيه من خطأ أو سهو فشأني فيه شأن غيري من الباحثين، ذلك أنّ الخطأ والنسيان من سمات الانسان .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

التمهيد

الإسناد بين اللغة والاصطلاح

ونبدأ بالمعنى اللغوي لما يعنينا من الاسناد: قال الخليل: «... وكلُّ شيءٍ أسندت إليه شيئًا فهو مُسْند... والمُسنَدُ: الدهرُ، لان الاشياء تُسنَدُ إليه، تقول: كان كذا في زمان كذا...» وجاء في مقاييس:«..يُقَالُ سَنَدْتُ إلى الشيء أَسْنُدُ سُنُودًا، واسْتَنَدتُ اسْتِنَادًا، وأَسْنَدْتُ غيري إسْنَادًا..والمُسْنَد: الدّهرُ، لأنّ بعضهُ مُنَضامٌّ. وفلانٌ سَنَدٌ، أي مُعتمدٌ. والإسنادُ في الحديث: أن يُسنَدَ إلى قائله»[٣].

وجاء في اللسان:« ... وقد سنَدَ الى الشيء يسند سنودًا، وآستَنَد، وتَسانَد وأسندَ، وأسند غيره، ويُقالُ: ساندتُه إلى الشيء، فهو يتساند إليه، أي: أسندتُه اليه... وما يُسنَدُ اليه ويُسَمّى مَسندًا، ومُسندًا، وجمعه: المسَاند... وساندتُ الرجلَ مساندة إذا عاضدْتَه وكاتفته.. وفلان سندٌ أي مُعتَمد...، وقول سيبويه: هذا باب المُسند والمسند اليه، المسند هو الجزء الاول من الجملة، والمسند اليه الجزء الثاني منها، والهاء من اليه تعود على اللام في المسند الاول»[٤].

وتلخيص ما يعنينا من معنى الإسناد انه الاعتماد والدعم والمعاضدة.

ونعود الى المصطلحين، فقد وردا في العين على صورة غير مألوفة، تختلف عنها في الكتاب، قال الخليل: «والكلام سَنَدٌ ومُسْنَدٌ، كقولك: عبد الله رجل صالح، فعبدُ الله سندٌ، ورجل صالح مُسنَد اليه» [٥] ومصطلح الخليل وتمثيله مفهومان، ذلك أن الاسم الاول(عبد الله) سند، أي: الدَّعامة والركن الأقوى والمُعتَمد. وأن قوله (رجل صالح مسند إليه) صحيح على الرغم مما يسبّبه لنا من إشكال في مفهوم المسند اليه، لأن هذا الجزء من الجملة استند واعتمد على الاسم الاول، وتفسير ذلك أن(مُسند) اسم مفعول من أسند، ونعني به الذي يُسند، والهاء من(إليه) تعود الى(السند)، فعبد الله سند وهو الاسم الاقوى والأثبت، ورجل صالح: الذي يُبنَى على السند ويسند اليه.

فالسند عبد الله هو المبتدأ، ورجل صالح المسند الى عبد الله هو الخبر.

المبحث الأول
منهجية سيبويه والنحويين في الإسناد

ورد في الكتاب المصطلحان(المسند والمسند اليه) ثلاث مرات على الصورة المعروفة سنأتي على ذكرها ومناقشتها:

المطلب الاول: (باب المُسند والمُسنَد اليه).

ورد هذا الاصطلاح في اوائل الكتاب حيث جاءا في باب مستقل، قال:«هذا باب المُسند والمُسنَد اليه» وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم مندوبًا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله اخوك، وهذا اخوك ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الاول بُدٌّ من الاخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقا، وليت زيداً منطلق، لان هذا يحتاج الى ما بعده كاحتياج المبتدأ الى ما بعده.

واعلم أن الاسم أول احواله الابتداء، وانما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء– والجار على المبتدأ، ألا ترى ان ما كان مبتدأً قد تدخل عليه هذه الاشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل الى

الابتداء ما دام مع ما ذكرتُ لك، الا ان تدعه، وذلك أنك اذا قلت: عبد الله منطلق: إن شئت ادخلت (رأيت) عليه، فقلت: رأيت عبد الله منطلقاً، أو قلت:كان عبدُ الله منطلقاً، أو مررت بعد الله منطلقاً، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد اول العدد، والنكرة قبل المعرفة».

إن صاحب الكتاب في نصّه السابق لم ينصّ على تسمية أيٍّ من المبتدأ والمبنيّ عليه باسم المسند اليه والمسند، وآكتفى في هذا الموضع بالتمثيل، فقد ذكر أن المسند والمسند اليه لا يستغني احدهما عن الآخر، ولا يتم معنى بغير آجتماعهما، فهما الركنان الرئيسيان لتكوين جملة تامّة المعنى، ومثّلَ للمبتدأ والمبني عليه بقوله: عبد الله أخوك، وهذا أخوك. أمّا أيّهما المسند وايهما المسند إليه فلم ينص عليه.ونقول: في الجملتين السابقتين يكون(عبد الله) و(هذا) مسندًا إليه و(أخوك) في كلتيهما مسندًا، لان(عبد الله) هو المتحدّث عنه أمّا موضوع الحديث فهو إسناد الاخوّة إليه فيكون الاول مسندًا اليه والثاني مسندًا. وكذلك قوله: هذا أخوك،(هذا) اسم مبهم ابتدأنا به الكلام وإنما ذكرنا ما بعده لنوضحه ونُتمَّ به المعنى، فيكون: هذا مسندًا اليه، وأخوك مسندا لا العكس. إن عدم استغناء المسند إليه عن المسند لا يتمثّل بالجمل الاسمية حسب وانما يشمل الجمل الفعلية، كأنّني مثل لها بقوله: يذهب عبد الله، فاحتياج الفعل(يذهب) وهو المسند الى الاسم(الفاعل) وهو المسند اليه كآحتياج الاسم الاول(عبد الله) الى الاسم الاخر(اخوك) المسند في الجملة الاسمية. واحتياج المسند اليه(عبد الله، وزيد) بعد كان وليت الى المسند في نحو كان عبد الله منطلقًا، وليت زيدًا منطلقٌ كاحتياج المبتدأ الى الخبر« لان هذا يحتاج الى ما بعده كاحتياج المبتدأ الى خبره». وفي ضوء عنوان ذلك الباب لصاحب الكتاب تعاقبت العناوين المشابهة لدى كبار النحويين من بعده، ونخص منهم بالذكر:

أ- المبرِّد:

فلقد ذكر المبرّد(ت٢٨٥ه) بابا مشابهًا له ضمّنه الافكار والقواعد التي وردت، قال ابو العبّاس: «هذا باب المسند والمسند اليه، وهما ما لا يستغني كل واحد من صاحبه، فمن ذلك: قام زيد، والابتداء وخبره، وما دخل عليه نحو(كان) و(إنّ) وأفعال الشك والعلم والمجازاة. فالابتداء نحو قولك: زيد فإذا ذكرته فانَّما تذكره للسامع ليتوقّع ما تخبره به عنه، فإذا قلت:(منطلق) او ما أشبهه صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر، لأنه قد كان يعرف زيداً كما تعرفه، ولو لا ذلك لم تقل له(زيد) ولكنت قائلاً له: رجل يُقال به زيد، فلمّا كان يعرف زيداً ويجهل ما تخبره به عنه أفدته الخبر، فصح الكلام، لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً، فإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى، واستغنى الكلام.فأمّا رفع المبتدأ فبالابتداء، ومعنى الابتداء: التنبيه والتعرية عن العوامل غيره، وهو أول الكلام، وإنما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ...»

.والمبرّد هنا في إيراده هذا الباب لم ينص على تعيين أيّ من المبتدأ والخبر بتسمية احدهما المسند والآخر المسند إليه، بل آكتفى بالتمثيل والشرح على سنن صاحب الكتاب، وما ذُكر هناك نجده هنا، الاّ أنه قدّم الجملة الفعلية على الاسمية، قال «فمن ذلك: قام زيد، والابتداء وخبره...». أمّا صاحب الكتاب فقدّم الجملة الاسمية، قال: «فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه، وهو قولك: عبد الله اخوك، وهذا اخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله». ولم يفت المبرّد ما ذكره صاحب الكتاب مما يكون بمنزلة الابتداء في عدم استغناء المسند والمسند إليه احدهما عن الاخر، وهو قولنا: كان عبد الله منطلقا وإن زيداً منطلق، فقال: «وما دخل عليه نحو(كان) و(إنّ) وأفعال الشك والعلم والمجازاة». كذلك لم يفته ما ذكره صاحب الكتاب من عامل الرفع في المبتدأ الا وهو الابتداء فبين معناه بالعبارات نفسها .

ب- ابن السرّاج.

وفي ضوء الكتاب وهدي المقتضب أورد ابن السرّاج تلميذ المبرّد آراءه في تأليف الجملة من ركنيها الأساسيين، وعدم استغناء احدهما عن الآخر، قال ابن السرّاج في اول كتابه، وهو يشرح الاسم: «... فالآسم تخصّه أشياء يعتبر بها، ومنها: أن يُقال: إن الاسم ما جاز أن يُخْبَرَ عنه، نحو قولك: عمرو منطلق، وقام بكر، والفعل: ما كان خبرًا، ولا يجوز أن يُخْبَرَ عنه، نحو قولك: أخوك يقوم، وقام أخوك، فيكون حديثا عن الاخ، ولا يجوز ان تقول: ذهب يقوم، ولا يقوم يجلس».

وفي ذكره الاسماء المرتفعة اوضح وهو يشرح المبتدأ –أهميّة اجتماع طرفي الجملة وعدم آستغناء احدهما عن الآخر، قال: «المبتدأ ما جرّدته من عوامل الاسماء ومن الافعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولّاً لثان، مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه. وهما مرفوعان أبداً، فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما، نحو قولك: الله ربُّنا، ومحمد نبيُّنا. والمبتدأ لا يكون كلاما تامّا الاّ بخبره، وهو معرّض لما يعمل في الاسماء نحو: كان واخواتها وما أشبه ذلك من العوامل، تقول: عمرو أخونا، و إنّ زيدًا أخونا ...». ويتّضح من شرحه وأمثلته مدى تأثره بما ذكره سلفاه من أمور تخص الجملة التامة ونوعيها وركنيها. امّا في الجملتين اللتين مَثّل بهما فيكون الاسمان(الله) و(محمد) مبتدأين مسنداً اليه، ويكون(ربنا) و(نبيّنا) خبرين مسندا، وهذا واضح لاننا نُسند الربوبية الى الله سبحانه، ونُسند النبوة الى محمد ﷺ لا العكس، والمبتدأ هو الاسم الأثبت، وهو اول جزء من الكلام ابتدأنا به لنخبر عنه ونتحدّث، فيستفيد السامع، ولو ذكرناه وحده ما أفاد شيئًا. ويمضي ابن السرّاج موضّحا الفرق بين المبتدأ والفاعل، فيقول: «والمبتدأ يُبتدأ فيه بالآسم المحدَّث عنه قبل الحديث، وكذلك حكم كل مخبر، والفرق بينه وبين الفاعل أنّ الفاعل مبتدأ بالحديث قبله، ألا ترى أنّك اذا قلت: زيد منطلق، فإنّما بدأت بـــ(زيد) وهو الذي

حدّثتَ عنه بالانطلاق والحديث عنه بعده، وإذا قلت: ينطلق زيد فقد بدأت بالحديث وهو انطلاقه، ثم ذكرت زيدًا المحدّث عنه بالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث، فالفاعل مضارع للمبتدأ من اجل أنهما جميعًا محدّث عنهما، وأنهما جملتان لا يستغني بعضهما عن بعض». إذن فالمبتدأ والفاعل كلاهما مسندٌ إليه، والخبر والفعل كلاهما مسندٌ. ويؤكّد لنا مقصود ابن السرّاج ان المبتدأ مسند اليه، وأنّ الخبر مسند ما نصّ عليه وهو يشرح اجتماع اسمين معرفة ونكرة، قال:

«فإذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة فحقّ المعرفة ان تكون هي المبتدأ، وأن تكون النكرة الخبر، لأنك إذا ابتدأت فإنّما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدّثت عنه ليتوقّع الخبر بعده، فالخبر هو الذي يُنكره ولا يعرفه ويستفيده، والاسم لا فائدة له لمعرفته به، وإنما ذكرته لتُسنَد اليه الخبر».

ونزداد آطمئناناً الى مقصوده ذلك بما ذكره في شرح الخبر حيث قال: «الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلامًا، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب، ألا ترى أنك اذا قلت: عبد الله جالس، فأنما الصدق والكذب في جلوس عبد الله لا في عبد الله، لأن الفائدة هي في جلوس عبد الله، وإنّما ذكرتَ عبد الله لتُسند اليه(جالسًا)...».

ج- ابن السيد البطليوسي.

ولا يبتعد ابن السيّد البطليوسي عمّا ذكره الثلاثة السابقون، وهو أنّ المبتدأ لا يستغني عن الخبر، والفعل، عن الفاعل، وأنّ كلاً من المبتدأ والفاعل متحدّث عنه أي مسند إليه، وان الخبر والفعل كليهما متحدّث به أي: مسند، فهو يدور في فلكهم، ناقلاً أقوالهم ومذاهبهم، لقد أورد قول أبي القاسم الزجّاجي: «والابتداء معنى رفعه وهو مضارعته للفاعل، وذلك أن المبتدأ لا بد له من خبر ولا بد للخبر من مبتدأ يُسند اليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني احدهما عن صاحبه، فلما ضَارع المبتدأ الفاعل رُفِعَ». وفي تعقيبه على قول الزجّاجي أثار نقطة جديدة، جديرة بالتأمل ألا وهي رتبة كل من المبتدأ والفاعل أيهما أسبق من صاحبه، قال: «واختلف النحويون في المبتدأ والفاعل أيّهما في الترتيب قبل صاحبه؟ فذهب قومٌ الى أن رتبة الفاعل أن يكون قبل المبتدأ، ومن حجَّتهم أنّ سيبويه قدّم في كتابه الكلام على الفاعل، وما تعلّق به قبل كلامه على المبتدأ وخبره، وزعموا أنّ المبتدأ يرتفع بمضارعته الفاعل، وهو الظاهر من مذهب أبي القاسم، وزعم آخرون أنّ رتبة المبتدأ أن يكون قبل الفاعل، وهؤلاء يرون انّ الفاعل يرتفع بمضارعته للمبتدأ، واحتجّوا بقول سيبويه: «وآعلم ان الاسم اول احواله الابتداء، وإنما يدخل الرافع والناصب سوى الابتداء والجار على المبتدأ»، وهذا هو الظاهر من مذهب ابن السرّاج في الأصول، لأنه بدأ بباب المبتدأ وخبره، واتى بعد ذلك بباب الفاعل». واورد ابن السيّد قولين للمبرّد في علة رفع المبتدأ، كما أورد مذاهب نحويين

مشهورين كالجرمي والزجّاج والسيرافي، الى أن قال: «وإنّما وقع هذا الخلافُ فيه لأنه من المواضع المشكلة، ألا ترى أنك إذا قلت:(زيد قام) و(قام زيد) فكل واحد فيهما محدّث عنه مسند إليه، غير أنّ حديث المبتدأ بعده، وحديث الفاعل قبله». وما يهمّنا هنا ان ابن السيّد نص على أن المبتدأ مسند اليه لأنه مُحدّث عنه. ورجّح ابن السيّد المذهب القائل: إن مرتبة المبتدأ قبل مرتبة الفاعل قال: «والأشبه عندي ان تكون مرتبة المبتدأ قبل مرتبة الفاعل على ما رتبه ابو بكر بن السرّاج في الاصول... ويقويّ ذلك أنّ حكم المبتدأ أن يُؤتى به اوّلاً لثان، وحكم الفاعل أنْ يُؤتى به ثانياً لأول، أعني أنّ حكم المبتدأ ان يُقدم قبل الحديث عنه، فيكون حديثه تابعًا له في الأخبار، وأن حكم الفاعل أن يقدّم الحديث عنه قبله، فيصير تابعًا لحديثه... والأشخاص مقدمة في الرتبة قبل حركاتها الموجودة منها، وقبل تأثيراتها في غيرها».

ولا تختلف آراء نحويين مشهورين آخرين في عدّهم المبتدأ مسندا اليه عن آراء مَنْ ذكرناهم وأوردنا نصوصهم، ومن هؤلاء النحويين ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) وابن مالك (ت٦٧٢هـ).

المسند والمسند اليه عند عبد القاهر الجرجاني:

ونترك جانب النحويين لنذهب الى شيخ البلاغيين عبد القاهر الجرجاني نستفتيه، فهو ألصق بالمسند اليه والمسند، وأدقّ من درسوا الاسناد وأعمق من تقفوا روابط آجزاء الكلام، إنه صاحب نظريّة النظم، لقد اجمل رأيه بقوله: «معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلام ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعلّق فيما بينهما طرق معلومة، وهو لا يعد ثلاثة اقسام: تعلّق اسم باسم، وتعلّق اسم بفعل، وتعلّق حرف بهما». وراح يوضّح أقسام التعلق بفروعها لينتهي الى القول: «ومختصر كل أمر انه لا يكون كلام من جزء واحد، وانّه لابد من مسند ومسند إليه، فهذه هي الطرق والوجوه في تعلّق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه». وأفاض القول – بحس مرهف– في الفرق بين قولنا:(المنطلق زيدٌ) و(زيدٌ المنطلق)، قال: «وأمّا قولنا:(المنطلق زيد) والفرق بينه وبين(زيد المنطلق) فالقول في ذلك: أنك وإن كنت ترى في الظاهر أنهما سواء من حيث كون الغرض في الحالتين إثبات انطلاق قد سبق العلم به لزيد، فليس الامر كذلك، بل بين الكلامين فصل ظاهر». وردّ على النحويين قولهم في باب كان: «اذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل ايهما شئت اسما والآخر خبرا كقولك: كان زيدٌ اخاك، وكان أخوك زيدًا، فيُظنُّ من هنا أنّ تكافؤ الاسمين في التعريف

يقتضي أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتُثنيّ بذاك، وحتى كأن الترتيب الذي يُدّعى بين المبتدأ والخبر وما يُوضع لهما من المنزلة في التقدم والتأخر يسقط ويرتفع اذا كان الجزآن معرفتين» .وجلّى رأيه في حقيقة المبتدأ والخبر وعلاقتهما بالاسناد فقال: «وها هنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبداً، وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لانه منطوق به أوّلاً، ولا كان الخبر خبرًا لانه مذكور بعد المبتدأ بل كان المبتدأ مبتدأً لأنه مسند إليه، ومثبتٌ له المعنى والخبر خبراً لأنه مسند ومثبت به المعنى. تفسير ذلك: أنك اذا قلت: زيدٌ منطلق فقد اثبتَّ الانطلاق لزيد وأسندته اليه، فزيد مثبتٌ له، ومنطلق: مثبتٌ به.

وامّا تقديم المبتدأ على الخبر لفظاً فحكم واجب من هذه الجهة، اي من جهة أن كان المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ويُسند اليه، والخبر هو الذي يُثبَتُ به المعنى ويُسند، ولو كان المبتدأ مبتدأً لأنه في اللفظ مقدّمٌ مبدوءٌ لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأً بان يُقال(منطلق زيدٌ) ولوجب ان يكون قولهم: ان الخبر مقدم في اللفظ والنيّة به التأخير محالاً. وإذا كان هذا كذلك ثم جئت بمعرفتين فجعلتهما مبتدأً وخبراً فقد وجب ان تكون مُثبتًا بالثاني معنى للاول، فإذا قلت: زيد اخوك ، كنت قد اثبتّ بـــ(اخوك) معنى لزيد، وإذا قدّمت واخّرتَ فقلت: اخوك زيد، وجبَ أن تكون مُثبتًا بزيد معنى لـــ(اخوك)...».

وأهم ما يعنينا ممّا تضمّنته نصوص الجرجاني السابقة أمران:

أولهما: أن المبتدأ مسند اليه مثبتٌ له المعنى، وان الخبر مسند مُثبتٌ به المعنى.

والثاني: أن معنى جملتي: زيد المنطلق وزيد أخوك يختلف عنه اذا قلنا: المنطلق زيد، وأخوك زيد. ومما سبق عرضه من نصوص مشاهير النحويين وشيخ البلاغيين يتبيّن إطباقهم على عدّ المبتدأ مسندًا اليه والخبر مسندًا.

المطلب الثاني: (باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الاسماء المبهمة).

وهنا ننتقل الى النص الثاني من نصوص الكتاب التي ذُكر فيها الاسناد، وهو الوارد تحت عنوان: «هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الاسماء المبهمة»، قال: «والاسماء المبهمة: هذا وهذان وهذه وهاتان وهؤلاء وذلك وذاك وتلك وتانك وتيك وأولئك، وهو وهي وهما وهم وهن... فأمّا المبنيٌّ على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقًا، وهؤلاء قومك منطلقين، وذاك عبد الله ذاهبًا، وهذا عبد الله معروفًا. فـــ(هذا) اسم مبتدأ، يبنى عليه ما بعده وهو(عبد الله)، ولم يكن ليكون(هذا) كلامًا حتى يبنى عليه او يبنى على ما قبله، فالمبتدأ مسندٌ،

والمبنى عليه مسند اليه، فقد عمل(هذا) فيما بعده، كما يعمل الجار والفعل فيما بعده، والمعنى أنّك تريد ان تُنبّهه له منطلقا، لا تريد أن تعرّفه عبد الله، لانك ظننت أنه يجهله، فكأنّك قلت: انظر اليه منطلقاً، فمنطلق(حال) قد صار فيها عبد الله، وحال بين منطلق وهذا، كما حال بين راكب والفعل حين قلت:(جاء عبد الله راكبا) صار(جاء) لعبد الله، وصار(الراكب) حالا فكذلك هذا. وذاك بمنزلة هذا، إلاّ أنّك اذا قلت: ذاك، فأنت تنبّهه لشيء متراخ، وهؤلاء بمنزلة هذا، وأولئك بمنزلة ذاك، وتلك بمنزلة ذاك...». في النص السابق أمور مهمّة جديرة بالوقوف والتأمّل:

الأول: في الجمل: هذا عبد الله منطلقًا، وهؤلاء قومك منطلقين، وذاك عبد الله ذاهبًا، وهذا عبد الله معروفًا، سَمّى الاسماء المنصوبة(منطلقاً، ومنطلقين، وذاهباً، ومعروفاً) أخبارا للاسماء المعروفة وهي عبد الله، وقومك.

الثاني: أطلق على الاسماء المعروفة اسم(المبني على ما قبله) ولم يطلق عليها مصطلح الخبر، قال في عنوان الباب. «هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما قبله من(الأسماء المبهمة». والاسماء المعروفة المبنيّة على ما قبلها هي أخبار مرفوعة للمبتدآت، كما أعربها قال: فـــ(هذا) اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو(عبد الله).إذن: الأسم المنصوب يكون خبراً للخبر.

الثالث وهو الأهم: نصّه بعد إعرابه(هذا عبد الله) على أن المبتدأ مسند والمبنىّ عليه اي الخبر، مسند إليه. وهذا خلاف ما رأيناه في استعراضنا أقوال النحويين والجرجاني، فالإطباق فيما سبق من تلك الأقوال والنصوص على أن المبتدأ مسند إليه، وأنّ الخبر مسند، فكيف صار المبتدأ مسندًا والخبر مسندًا إليه؟!إن قال قائل: ان صاحب الكتاب هذا علّل قلب المفهوم للمسند اليه والمسند بقوله: «المعنى أنّك تريد أن تنبّهه له منطلقا، لا تريد أن تعرّفه عبد الله، لأنك ظننت انه يجهله، فكأنّك قلت: انظر إليه منطلقًا». قيل له: إن هذا التعليل لا يغيّر شيئًا، فقد ساقه ليوضّح عامل النصب، وقوله: «فكأنك قلت: انظر اليه منطلقاً» لا يفي غلّة في توضيح علة النصب. ولا يضعف كون(هذا) مبتدأً مسندًا اليه، و(عبد الله) خبرًا مسندًا. وصاحب الكتاب نفسه ذكر بعد ذلك اكثر من باب له وثيق الصلة بالموضوع فواحد بعنوان: (هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة)، ومثل له بقوله: «وذلك قولك: هذا عبد الله منطلق، حدّثنا بذلك يونس وأبو الخطاب، عمّن يُوثق به من العرب. وزعم الخليل (رحمه الله) ان رفعه يكون على وجهين، فوجه أنك حين قلت: هذا عبد الله، أضمرت هذا أو هو، كأنك قلت: هذا منطلق أو هو منطلق، والوجه الآخر: أن تجعلها خبرًا لهذا، كقولك: هذا حلو حامض، لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين».

وأبْعِدْ بهذا الأخير من وجه يأباه الذوق، مطبوع بالتكلّف، فكيف يمتزج عبد الله والانطلاق – وشتان ما هما– ليكونا جزءًا واحدًا كالذي جمع الطعمين؟!لقد مضى يحتج للرفع بالشواهد الشعريّة، ثم انتهى الى إيراد وجهين آخرين للرفع أيضاً، قال: «وقد يكون رفعه على ان تجعل(عبد الله) معطوفاً على(هذا) كالوصف فيصير كأنه قال:(عبد الله منطلق)، وتقول: هذا زيد رجل منطلق على البدل، كما قال تعالى جَدَّه:(بالناصيةِ ناصيةٍ كاذبة)، فهذه اربعة اوجه في الرفع...». وأورد بابا آخر بعنوان: «هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبنيٌّ على مبتدأ، أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ)، ومثل له، فقال:

«فأمَّا الرفع فقولك: هذا الرجل منطلق، فالرجل منطلق، فالرجل صفة لهذا وهما بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: هذا منطلق...وأمَّا النصب فقولك: هذا الرجل منطلقاً، جعلت الرجل مبنيّا على هذا، وجعلت الخبر حالاً قد صار فيها، فصار كقولك: هذا عبد الله منطلقاً، وإنّما يُريد في هذا الموضع أن يُذكّر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك، وهو في الرفع لا يريد ان يذكره بأحد، وإنّما أشار فقال: هذا منطلق، فكأنّ ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على انه حال مفعول فيها».ان صلب الموضوع الذي عالجناه في الصحف السابقة هو ان المبتدأ مسند اليه والخبر مسند، لا كما ذكر صاحب الكتاب في نصه الذي نحن بصدده، وهو ان المبتدأ مسند، والخبر مسند اليه.

ومجمل المسائل التي تضمّنتها ابوابه الاخيرة مسألتان:

ما ينتصب فيه الخبر، ومثّل لها بـ: هذا عبد الله منطلقاً

وهذا الرجل منطلقاً

وما يرتفع فيه الخبر، ومثل لها بـ: هذا عبد الله منطلقٌ

هذا عبد الله منطلقٌ

والذي يعنينا في الأمر أنه في حالة النصب أعرب (هذا) مبتدأ مسنداً و(عبد الله) خبراً مسندا اليه، قال: «فهذا: اسم مبتدأ يُبنى عليه ما بعده، وهو عبد الله ... فالمبتدأ مسندٌ، والمبني عليه مسندا اليه». وعلّل جعل المبتدأ مسندا:« بانك تريد ان تنبّهه له منطلقاً، لا تريد ان تعرّفه عبد الله لانك ظننت انه يجهله، فكانك قلت: انظر اليه منطلقاً». وحمل على هذا الأعراب والتعليل قولهم: هذا الرجل منطلقاً، قال: «جعلت الرجل مبنيًا على هذا، وجعلت الخبر حالاً قد صار فيها، فصار كقولك: هذا عبد الله منطلقاً..». وعليه جعله اسم الاشارة المبتدأ مسنداً هي أن عبد الله معروف لدى المخاطب، فالمتكلّم – في حالة النصب– ينبّه المخاطب ويذكّره بخص يعرفه قبل ذلك، أما في حالة

الرفع فالمتكلم لا يريد أن يذكّر المخاطب بأحد يعرفه، وإنما يشير فقط. فكأنّ علّة النصب معرفة سابقة للمخاطب بالمُشار اليه، وكأنّ صيرورة المبتدأ مسندا رهينة بتنبيه المخاطب ولفت نظره الى المنطلق وإذا قال انتقلنا الى حالة الرفع، هذا عبد الله منطلقٌ، وهذا الرجل منطلقٌ. يكون أعرب (هذا) مبتدأ، وعبد الله والرجل: بدلا أو صفة، ومنطلق خبراً، كما نص عليه صاحب الكتاب، قال:« كأنك قلت: هذا منطلقٌ» فكيف يمكن عدّ المبتدأ(هذا) مسنداً؟! إن الاسم الأثبت في الجملة السابقة(هذا منطلقٌ) هو(هذا) نتحدث عنه بالاطلاق، فيكون الأول متحدّثًا عنه مسنداً اليه، والثاني متحدثا به مسنداً. ويبدو لي أن الجملتين (هذا عبد الله منطلق، وهذا الرجل منطلق) في حالة الرفع لا تخلوان من تنبيه للمخاطب وإشعاره بالانطلاق، ولست بواجد فرقا بين هذا عبد الله منطلقا وهذا عبد الله منطلقٌ من حيث الاشارة والاسناد ومعرفة المخاطب بالمشار إليه، فهذه المعاني هي في الحالتين، انما الفرق الوحيد بينهما هو ما تقتضيه الصناعة الإعرابية، ففي الأولى(منطلقاً) حال منصوب وفي الثانية(منطلق) خبر مرفوع. وأقول: ان تعليل صاحب الكتاب لحالة النصب بقوله: «وإنما يريد في هذا الموضعْ] اي حالة النصب [ان يذكّر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك، وهو في حالة الرفع لا يريد أن يذكّره بأحد وإنّما اشار اليه فقال:(هذا منطلق). ان هذا التعليل ليس مُقنعا لأن(عبد الله) و(الرجل) في الحالتين معروف، فلأيّ شيء صار المعنى أن يذكّر المخاطب برجل قد عرفه في حالة النصب، وهو في حالة الرفع لا يريد أن يذكّره بأحد؟!. وأقول – مع الأجلال لرأي صاحب الكتاب: ان ما اذهب اليه مغاير لهذا الرأي تمامًا، ويبدو لي أنه في قوله: (هذا الرجل منطلق) إنما يريد أن يذكر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك لأني أشعر بأن الرفع دال على الثبوت والاستمرار، فالانطلاق في حالة الرفع مستمر وقتًا طويلاً، فكأنه اقرب الى الثبوت واللزوم في هذا الرجل المعروف. وإذا قلنا: هذا الرجل منطلقاً عرفت بان (منطلقا) وصف متغيّر متجدد وأن الانطلاق ليس مستمراً بل وقتيّا قصيرًا، فهو صفة متغيرة غير ثابتة ولأنها غير مستمرة فإن صاحبها: الرجل او عبد الله غير معروف لدى المخاطب بدرجة كان عليها في حالة الرفع، وعلى ذلك فالنصب لا يبعث في المخاطب معرفة سابقة بالمشار إليه. ولتقريب تلك الدلالة أمثل بقولهم: هذا الرجل كريم، فصفة الكرم هنا أقرب الى الثبوت واللزوم والرجل معروف بالكرم تمامًا. ويبدو لي ان قولهم:(هذا الرجل منطلق) تشبه:(هذا الرجل كريم)، في درجة وضوح الرجل وثبوت الوصف فيه، أما حالة النصب: هذا الرجل منطلقاً فتشبه قولنا:(هذا الرجل كارم) في قلة وضوح الرجل لعدم ثبوت الوصف، فالوصف هنا يدل على التجدد انه غير ثابت، وأن درجة وضوح(الرجل) ليست كما هي في(كريم) بل أقل، والذي اتصف بالكرم مرة او مّرتين لا تثبت

صورته لدى الناس كالذي استمر في الكرم حتى رسخت صورته لديهم. وتُخيّل الي – بعد ذلك– أن الصناعة الإعرابية والبحث عن عامل النصب في(منطلقاً) هما اللّذان صيّرا(هذا) مسندا على الرغم من كونه مبتدأً مسنداً اليه.

المطلب الثالث: (باب الابتداء).

ثم ننتقل الى النص الثالث وهو الأخير من نصوص الكتاب التي ذُكر فيها الإسناد، وهذا النص وارد تحت عنوان(هذا باب الابتداء) قال: «فالمبتدأ: كل اسم ابتُدئ ليُبنَى عليه كلام، والمبتدأ او المبنيُّ عليه رفع، فالابتداء لا يكون الاّ بمبنيّ عليه، فالمبتدأ الاول، والمبني ما بعده عليه، فهو مسندٌ ومسندٌ اليه. واعلم أن المبتدأ لا بد له من ان يكون المبنيُّ ما بعده عليه شيئًا هو هو، او يكون في مكان أو زمان... فأمّا الذي يُبنى علي شيء هو هو... فذلك قولك: عبد الله منطلق.. وزعم الخليل (رحمه الله) أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل (قائمًا) مقدمًا مبنيًا على المبتدا، كما تؤخر وتقدم، فتقول: ضرب زيدًا عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحدّ أن يكون مقدما، ويكون زيدٌ مؤخرًا، وكذلك هذا الحد فيه ان يكون الابتداء فيه مقدما، وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميميٌّ أنا ومشنوءٌ من يشنؤك، ورجل عبد الله، وخَزّ صفتك». لقد عرّف المبتدأ في مستهل النص، وذكر احتياجه الى(المبنيّ عليه) أي الخبر ثم قال: «فالمبتدأ الاول، والمبنيّ ما بعده عليه، فهو مسندٌ ومسندٌ اليه». ومقتضى هذا الترتيب أن المبتدأ هو المقصود بالمسند، وان المبنيّ عليه هو المسند اليه وهذا ما ذهب اليه في نصه الثاني الذي ناقشناه في الصحف السابقة. اما تمثيله للقسم الاول من اقسام المبنى عليه اذا كان شيئاً هو هو، وذلك قولك: عبد الله منطلق، فإن هذا التمثيل لا ينسجم والترتيب الذي ذكره، لأنه في الإعراب يتحتم أن يكون(عبد الله) مبتدأ و(منطلق) المبنى عليه خبراً، فعبد الله: هو المبتدأ الأول، ومنطلق هو المبنيّ ما بعده عليه.

اقول: ان هذا لا ينسجم وجعل الاول مسندًا، والثاني مسنداً اليه، لأنه في مسألة الإسناد يتحتّم أن يكون(عبد الله) المبتدأ الاول مسندًا اليه، و(منطلق) المبني عليه مسنداً. وبديهي في الجملة السابقة إسناد الانطلاق الى عبد الله وليس العكس. واما التمثيل بـــ(قائم زيد) فليس من موضوعنا لأننا نعتمد الإسناد لا الصناعة الاعرابية، وفي الاسناد يكون(زيد) مسنداً اليه و(قائم) مسندا سواء أعرب(زيد) مبتدأ مؤخرًا ام فاعلاً. وأمّا ذهابهم الى ان(قائم) مبتدأ و(زيد) خبر عنه أو فاعل سد مسد الخبر، فقد تكفل الخليل(رحمه الله) ببيان قبحه، جاء في النص أن الخليل يستقبح ان يقول:(قائم زيد) وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدما مبنيا على المبتدأ، أي: يستحسن الخليل أن يجعل(قائم) خبراً

مقدما و(زيد) مبتدأ مؤخرا، ويستقبح أن يكون(قائم) مبتدأ و(زيد) خبر. ونسأل: لماذا هذا الاستقباح من جانب الخليل، فيكون الجواب عن ذلك: أن (قائم) لا يصلح ان يكون مسندًا اليه لأنه شبيه بالفعل (يقوم)، وقولنا: (يقوم زيد) لا يصح الا أن يجعل (يقوم) مسندًا تقدم او تأخرّ، ولا يصح أن يجعل مسندا اليه بحال، فكذلك (قائم). وقد كفانا السيرافي مؤونة توضيح المسألة فقال: «يريد ان قولك (قائم زيد) قبيح إن اردت ان تجعل (قائم) المبتدأ، وزيد خبره أو فاعله، وليس بقبيح أن تجعل (قائم) خبرًا مقدمًا والنيّة فيه التأخير، كما تقول:(ضرب زيداً عمرو) والنيّة تأخير زيد الذي هو مفعول، وتقديم عمرو الذي هو فاعل». وفي ختام البحث وبعد تلكم المناقشات اجدني ملزمًا بالقول: إن صاحب الكتاب فيلسوف ثاقب النظر، عميق الادراك، مرهف الاحساس بارع في تذوّق العربية، متبحر في فهم أسرارها ودقائقها، فهي تجري في دمه طبعاً، وتفيض على مشاعره احساساً، فالذي يفرّق بين قولهم: هذا عبد الله منطلقاً، وهذا عبد الله منطلق، مدركا ما تعنيه الحالتان لا يمكن الا أن يكون كذلك. وأجدني ملزما بالاعتراف بأن الكتاب ما زال المجال الارحب للبحث والدراسة والتأملّ.

كما اقرُّ بصدق المبرّد حين يقول لمن أراد يقرأ عليه الكتاب: هل ركبت البحر؟ تعظيما له، واستعظاما لما فيه.

الخاتمة

وفي الختام يمكن اجمال ابرز النتائج التي توصل إليها البحث فيما يأتي:

١. يعدّ كتاب سيبويه من ابرز الكتب النحوية، وقد حظي بأهتمام النحاة والدارسين.
٢. مازال كتاب سيبويه المجال الأرحب للبحث والدراسة، ومعيناً على فهم أسرار العربية.
٣. ورد اصطلاح المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه على صور ثلاث وهي:(باب المسند والمسند اليه)،(وباب ما ينتصب لانه خبر للمعروف المبني....)، (وباب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ....).
٤. معنى الإسناد الإعتماد والدعم والمعاضدة.
٥. إطباق النحويين وشيخ البلاغيين على أن المبتدأ مسند إليه والخبر مسند وهذا خلاف ما ذهب اليه سيبويه.
٦. عدّ سيبويه المبتدأ مسند والخبر مسندًا إليه، دون التصريح بذلك واكتفى بالتمثيل والاستشهاد على ذلك.
٧. سير النحاة على نهج سيبويه في استعمالهم للاصطلاحات النحوية.

المصادر

١. أخبار النحويين البصريين للسيرافي، تحقيق: طه محمد الزيني، محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: مصطفى الحلبي،١٣٧٣هـ/ ١٩٦٦م.

٢. الاصول في النحو لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ج١، النجف ١٩٧٣م.

٣. إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

٤. الإيضاح في شرح المفصل لابن رجب، تحقيق د. موسى بناي، ج١، بغداد ١٩٨٢م.

٥. تقويم منهج سيبويه في تبويب الموضوعات النحوية، د. محمد كاظم جاسم البكاء، رسالة دكتوراه مخطوطة ١٩٨٥.

٦. تأريخ العلماء النحويين للتنوخي، تحقيق: د.عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٧. الثقات لابن حبّان التميمي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الهند، ط١، ١٢٩٢هـ/١٩٧٢م.

٨. الحلل في اصلاح الخلل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، بغداد ١٩٨٠م.

٩. دلائل الاعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تصحيح وتعليق السيد محمد رشيد رضا، القاهرة ١٩٦١م.

١٠.سير أعلام النبلاء، للذهبي، دار الحديث، القاهرة، ط١ ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١١.شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب ابو جناح، ج١، نشر وزارة الاوقاف، بغداد ١٩٨٠م.

١٢.شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، ج١، بغداد ١٩٧٧م.

١٣.شرح المفصل لابن يعيش، ج١، مصر، الطباعة المنيرية.

١٤.العين للخليل بن احمد، تحقيق د. مهدي المخزومي وزميله، ج١، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد ١٩٨٤م.

١٥.الكافية في النحو، لابن الحاجب بشرح الرضي، ج١، ط٢، بيروت، ١٩٧٩م.

١٦.كتاب سيبويه تحقيق عبد السلام هارون، ج١، ط٢، القاهرة، ١٩٦٦-١٩٦٨م.

١٧.لسان العرب، لابن منظور، طبعة مصورة عن طبعة بولاق.

١٨.المقتضب، للمبّرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه، ج٤، القاهرة، ١٣٨٨هـ.
١٩.معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الاسلامي- بيروت،ط١ ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٢٠.نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: ابراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء- الاردن، ط٣، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٢١.الوافي بالوفيات، لابن عبدالله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث- بيروت،١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
٢٢.وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧١م.